الأنباء
الاثنين 30 سبتمبر 2013

الاقتصادية

المؤشر السعري
7808.7
بتغير قدره
+25.3
%0.33

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نور للاستثمار» تسدد ديونا لـ «الخليج» و«الأهلي»

قامت شركة نور للاستثمار المالي بسداد مبلغ 9,37 ملايين دينار لبنك الخليج ومبلغ 3,4 ملايين دينار للبنك الأهلي الكويتي وذلك سدادا لجزء من أصل الدين المستحق في 30 سبتمبر 2013 للبنوك المذكورة. ويأتي ذلك بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى البنوك المحلية.

«الأنباء» رصدت اختلافاً في وجهات النظر حول المقترح

مصرفيون: مقترح «المركزي» بقانون يسمح للبنوك الأجنبية بفتح أكثر من فرع لها خطوة نحو تحرير الخدمات المالية

تباينت آراء مصرفيين حول قانون السماح للبنوك الأجنبية بفتح أكثر من فرع لها في الكويت حيث هناك من رأى انه لن يكون له تأثير سلبي على القطاع المصرفي بل سيرفع من حدة المنافسة التي ستنعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة وسيرتقي بالاقتصاد المحلي الى مصاف البلدان المتقدمة فيما أبدى البعض الآخر تخوفا من تطبيق القانون واعتبروا ان خطوة «المركزي» تنقصها الدراسة المتروية.

وقالوا في استطلاع قامت به «الأنباء» حول انعكاسات القانون الذي تقدم به البنك المركزي وناقشته اللجنة المالية في مجلس الامة على القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني انها خطوة تأتي في اطار تحرير الخدمات المالية في ضوء التوجهات القائمة لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا.

ورأوا أنه سيحد من الحصة السوقية للمصارف المحلية وسيزيد من مستوى المخاطر في عمليات التمويل وسيشجع على هروب الاموال الكويتية خارجا في ظل ندرة الفرص الاستثمارية المحلية وتعطل مشاريع التنمية.

حيث رأى رئيس مجلس إدارة البنك التجاري ورئيس اتحاد المصارف السابق عبد المجيد الشطي ان تطبيق القانون يعد خطوة هامة من «المركزي» تدعم توجه الكويت نحو بناء مركز مالي وتجاري، مشيرا الى أن لها ايجابيات سواء على مستوى القطاع المصرفي بدعم المنافسة وخلق منتجات جديدة أو على الاقتصاد الكلي ببلوغ الكويت الى غايتها باستعادة لقبها من جديد «درة الخليج».

وأشار الى ان البنوك الأجنبية تشتكي من قلة العمليات المصرفية داخل الكويت إضافة الى تحديد وحصر مهامها وعدم جدوى وجودها، موضحا انه بإقرار قانون فتح أكثر من فرع لها ومنحها حق تمويل الأفراد سيخلق ديناميكية داخل السوق المصرفي وسيدعم الاقتصاد الكويتي كما سيعمل على دعم المنافسة بين البنوك، مشيرا الى ان البنوك المحلية لها ثقلها وعليها دعم ومساندة القانون لأنه سيشجع على عملية المنافسة لخلق منتجات جديدة وسيعمل على بلوغ الكويت غايتها بتحولها الى مركز مالي وتجاري.

عبدالمجيد الشطي

الشطي: القانون سيخلق ديناميكية داخل السوق المصرفي وسيدعم الاقتصاد الكويتي

بورسلي: تطبيق القانون سيزيد من الفرص الاستثمارية وسيدعم دخول الاستثمارات الأجنبية

زينل: القانون سيخدم الاقتصاد المحلي من منطلق دعم أسس الاقتصاد الحر

مصدر مصرفي: مقترح قانون «المركزي» خطوة غير مدروسة وتوقيتها خطأ وسيشجع على هروب الأموال الكويتية خارج البلاد

أماني بورسلي

على صعيد متصل، قالت وزيرة التجارة السابقة أماني بورسلي ان منح البنوك الأجنبية فتح أكثر من فرع لها وتمكينها من تمويل الأفراد سيرفع من حدة المنافسة المصرفية وسيخلق ديناميكية على مستوى القطاع المصرفي، مشيرة الى ان التنافس سيكون في صالح العملاء سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

واعتبرت بورسلي ان القانون سيكون له جانبان، الأول سيتمثل في تحسين جودة الخدمات المصرفية بوجود المنافسة، والجانب الآخر سيضيق الفرص أمام البنوك المحلية في الاستحواذ على اكبر حصة سوقية.

وأشارت الى ان القانون سيدفع البنوك المحلية الى تخفيض قيمة رسوم خدماتها لتتمكن من المنافسة.

وعن تأثير تطبيق القانون على الاقتصاد الكلي قالت بورسلي ان منح البنوك الأجنبية حق تمويل الأفراد وفتح أكثر من فرع من شأنه ان يزيد من الفرص الاستثمارية وسيدعم دخول الاستثمارات الأجنبية وسيعمل على تحريك المشاريع التنموية الراكدة والتخفيف من الدورة المستندية المعقدة داخل الكويت.

وعلى صعيد متصل، قال عضو بنك الكويت الدولي جاسم زينل ان إقرار قانون السماح للبنوك الأجنبية بفتح أكثر من فرع لها داخل الكويت وتمكينها من عملية تمويل الأفراد لا يشكل عائقا لعمل البنوك المحلية بل سيدعم حدة المنافسة على مستوى القطاع المصرفي، مشيرا الى أن البنوك الأجنبية من حقها فتح فروع مع ضوابط كما هو معمول به على مستوى دول العالم.

ولفت الى أن تطبيق القانون له سلبيات وايجابيات حيث تتلخص ايجابياته في خلق روح تنافسية أكثر بين البنوك المحلية ونظيرتها الأجنبية.

جاسم زينل

واشار الى أن السلبيات ستواجه البنوك الأجنبية من منطلق أن الكلفة ستكون عالية لفتح فروع إضافية لأنها ليست مهيأة للعمل المصرفي لخدمة الأفراد وذلك لفقدانها لبنية تحتية متكاملة للعمليات المصرفية الموجهة للأفراد.

وأوضح الى أن قانون البلدية لا يسمح بفتح أكثر من 4 فروع للبنوك في المناطق السكنية وبالتالي ستفتقد البنوك الأجنبية المنافسة في هذه المناطق المشبعة بالفروع وسيكون تنافس خدماتها فقط مقتصرا على المناطق التجارية.

وقال زينل ان البنوك الكويتية لن تتأثر كثيرا لأن مستواها قد يكون أفضل في غالب الأحيان من نظيرتها الأجنبية وذلك لتمتعها بخبرة في التعاملات المصرفية للأفراد وبنية تحتية جاهزة في هذا المجال ومعرفتها الدقيقة بالسوق المصرفي المحلي إضافة الى تعدد فروعها التي تصل الى أكثر من 24 فرعا وهذا من شأنه أن يقرب الخدمة من العميل.

ورأى زينل أن تطبيق القانون سيخدم الاقتصاد المحلي من منطلق دعم أسس الاقتصاد الحر، مشيرا الى أن«المركزي» قدم مقترح القانون بوجود اكثر من فرع للبنوك الأجنبية في ساحة العمل المصرفي يأتي في اطار تحرير الخدمات المالية وفي ضوء التوجهات القائمة لتطوير الكويت كمركز مالي وتجاري، موضحا انه سيترتب عليه احداث تغييرات مهمة في مجال تدفقات الأموال وعمليات التمويل الاقليمي والدولي في ظل مبدأ الحرية الاقتصادية الذي تنتهجه الدولة وخاصية انفتاح الاقتصاد الكويتي.

ولفت الى ان الحديث عن السوق المصرفي يجب ألا ينحصر بمفهوم السوق المحلي، وإنما في اطار نظرة أكثر شمولية لنشاط هذه المصارف ليشمل بذلك النطاق الاقليمي والدولي.

فيما رأى مصدر مسؤول في أحد البنوك الإسلامية رفض ذكر اسمه ان توسعة رقعة البنوك الأجنبية ستقلص من الحصة المحلية التي تعاني أزمة سيولة صعبة التصريف، مشيرا الى أن «المركزي» سيخلق مجموعة من المعوقات للبنوك المحلية لاسيما منها رفع نسبة مخاطر التمويل التي ستنعكس سلبا على القطاع المصرفي. واشار الى ان فتح المزيد من الفروع للبنوك الأجنبية لن يخدم الاقتصاد المحلي والسوق المصرفي بل سيضيق من عمل المصارف المحلية بحكم أن البنوك في الكويت عددها أكثر من الحاجة التي يتطلبها السوق المحلي.

وعلى صعيد متصل، أبدى مصدر رفيع المستوى من احد البنوك المحلية استغرابه من توقيت تقديم مقترح قانون «المركزي» الذي اعتبره غير مناسب لاسيما في ظل تعطيل مشاريع التنمية وندرة الفرص الاستثمارية، مشيرا الى ان تمكين البنوك الأجنبية من فتح فروع سيعمل على استقطاب العميل الكويتي بجملة من المزايا مما يترتب عنه خروج الاموال الكويتية وضرب اقتصاد البلد.

وأشار الى ان خطوة «المركزي» ليست منبثقة عن دراسة متروية ولم تتناول الجوانب السلبية التي قد تظهر على السطح بتطبيق القانون لاسيما ان السوق الكويتي ضيق وفرص الاستثمارية فيه محدودة اضافة الى ان المنافسة ستكون غير متكافئة في ظل البنية التحتية القوية التي تتمتع بها البنوك الاجنبية لاسيما في ادارتها للمحافظ الاستثمارية وخبرتها العميقة في مجالات مصرفية عديدة وانتشارها عالميا.

واشار الى ان البنوك الكويتية لا تملك المشروعية بفتح أكثر من فرع لها على مستوى الدول الخليجية وفقا لاتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي فكيف السماح للبنوك الخليجية على ارض الكويت بفتحها اكثر من فرع؟! مشيرا الى ان القانون ليس عادلا.

● منى الدغيمي

من مليون طن إلى 800 ألفاً سنوياً

الصين تخفض من الطاقة الإنتاجية لمجمع البتروكيماويات.. والكويت مستمرة في المشروع

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن الصين قررت تخفيض القدرة الإنتاجية لمجمع بتروكيماويات الصين الذي تشترك فيه الكويت عبر شركة البترول العالمية ويقع في مقاطعة غوانغدونغ جنوب الصين بالإضافة إلى مصفاة للتكرير بطاقة 300 ألف برميل يوميا.

وذكرت أن الصين قررت تخفيض الطاقة الإنتاجية لمجمع البتروكيماويات إلى 800 ألف طن في العام بدلا من مليون طن على أن يكون الإنتاج الفعلي في حدود 700 ألف طن سنويا، وسيكون اللقيم الأساسي من الهيدروكربونات الخفيفة بدلا من النافثا. إلى هذا نفى مصدر نفطي رفيع المستوى في مؤسسة البترول الكويتية خروج الكويت من مشروع إنشاء مصفاة ومجمع بتروكيماويات الصين، مشيرا إلى أن المشاورات بين الجانبين تسير في الطريق الصحيح.

وأشارت إلى أن وجهة نظر «سينوبيك» أنه في السنوات المقبلة في الصين ستكون هناك عدة مصانع للبتروكيماويات وتختلف في مواد اللقيم لها، بعضها سيكون من الفحم والنافثا والزيت الصخري، فهم يعتقدون أن المشروع الذي يعتمد على النافثا من الممكن ألا يكون مجديا اقتصاديا، لذلك فالجانب الصيني يريد إعادة النظر في المنتجات التي تحقق ربحية وعائدا أعلى، ولذلك فهم يطالبون بأخذ متسع من الوقت لحسم هذه الأمور. وأضافت: «نحن كشركاء في المشروع لا نريد أن نبدأ عمليات البناء في المشروع بما لا يحقق النتائج المرجوة منه، لذلك فهم يعطون أولوية للمصفاة، ولدينا فرصة لحسم هذا الأمر خلال الفترة المقبلة».

● أحمد مغربي

«إيكاروس» في المقدمة بـ 9 ملايين دينار

قفزة كبيرة بـ 381٪ لأرباح شركات النفط والغاز في النصف الأول لتسجل 15 مليون دينار

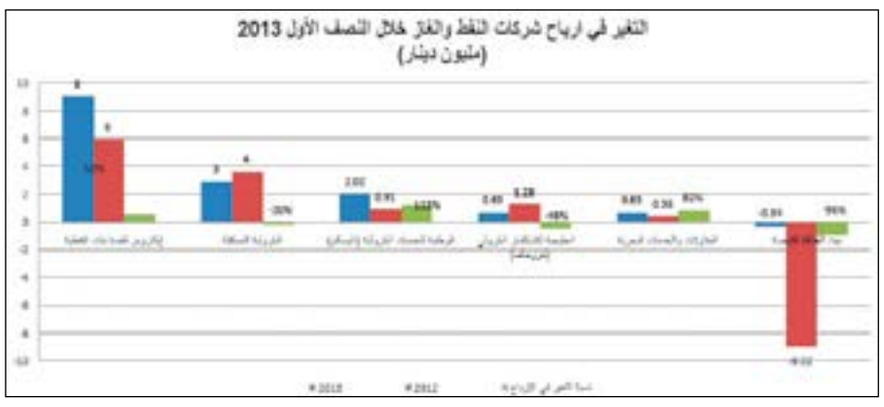

حقق قطاع النفط والغاز المدرج في سوق الكويت للأوراق المالية إجمالي أرباح بنهاية النصف الأول من العام الحالي بلغت 15 مليون دينار مقارنة بنحو 3,12 ملايين دينار خلال الفترة المماثلة من 2012، بارتفاع قدرت نسبته بنحو 381٪.

وقد كشفت إحصائية أعدتها «الأنباء» لأرباح قطاع النفط والغاز خلال النصف الأول من العام الحالي ان شركة إيكاروس قد حلت على رأس القطاع بالنسبة للأرباح، حيث حققت الشركة أرباحا بلغت 9 ملايين دينار بنهاية النصف الأول من العام الحالي مقابل أرباح 6 ملايين دينار هي أرباح النصف المماثل من العام الماضي بارتفاع في الأرباح نسبته 52٪ ، تلتها في المرتبة الثانية من حيث الشركة البترولية المستقلة محققة نحو 3 ملايين دينار بنهاية النصف الأول من العام الحالي مقابل 4 ملايين خلال الفترة المماثلة من العام الماضي بانخفاض في نمو الأرباح بلغت نسبته 20٪ .

وجاءت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) في المرتبة الثالثة محققة أرباح بلغت 2 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي مقابل 0,91 مليون دينار هي أرباح الشركة خلال النصف الأول من العام الماضي بنمو بلغت نسبته 122٪، فيما سجلت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف) أرباحا بلغت 0,69 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي مقابل 1,28 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي بانخفاض بلغت نسبته 46٪، فيما حققت شركة المقاولات والخدمات البحرية أرباحا بلغت نحو 0,69 مليون دينار مقابل نحو 382 ألف دينار أرباح النصف المماثل من العام الماضي بارتفاع في الأرباح نسبته 82٪، أما شركة بيت الطاقة فكانت صاحبة الخسائر الوحيدة داخل القطاع خلال النصف الأول من هذا العام، حيث سجلت بنهايته خسائر قدرها 342 ألف دينار مقابل خسائر بنحو 9 ملايين دينار خلال النصف المماثل من العام الماضي، لتحقق بذلك نموا بلغت نسبته حوالي 96٪ من خلال تقليص الشركة لخسائرها.

وقد حلت نابيسكو في المرتبة الأعلى من حيث نسبة النمو في الأرباح خلال الفترة نفسها من النصف الأول من العام الحالي حيث حققت نموا بلغت نسبته 122٪ .

ربحية السهم

أما من حيث ربحية السهم فقد جاء سهم شركة نابيسكو في المرتبة الأولى محققا ربحية قدرها 36,26 فلسا للسهم الواحد خلال نهاية النصف الأول من العام الحالي مقابل 16,44 فلسا للفترة المماثلة من العام الماضي محققا بذلك نموا بلغ 121٪، وجاء في المرتبة الثانية سهم الشركة البترولية المستقلة محققا ربحية سهم بلغت 20,04 فلسا للسهم الواحد خلال النصف الأول من 2013 مقابل 25,10 فلسا للسهم الواحد للفترة نفسها من العام الماضي محققا انخفاضا بلغت نسبته 20٪ ، وجاء في المرتبة الثالثة من حيث الربحية شركة إيكاروس صاحبة النصيب الأكبر من أرباح القطاع لتحقق ربحية سهم 12,10 فلسا للسهم الواحد مقابل 7,90 للفترة نفسها من العام الماضي بنمو بلغت نسبته 53٪ ، وتلتها في المرتبة الرابعة من حيث الربحية شركة المقاولات والخدمات البحرية محققة ربحية سهم 3,17 فلوس للسهم الواحد مقابل 1,84 هي ربحية الفترة نفسها من 2012 بنمو بلغت نسبته 72٪، فيما جاءت في المرتبة الخامسة من حيث الربحية الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف) لتحقق ربحية 2,87 فلس للسهم الواحد لتحقق انخفاضا في الربحية بلغت نسبته 46٪، فيما حل في المرتبة الأخيرة سهم شركة بيت الطاقة القابضة صاحبة الخسائر في القطاع بخسارة 0,46 فلس للسهم الواحد مقابل 12 فلسا خسارة للسهم الواحد للفترة نفسها من العام الماضي بنمو 96٪ في الربحية على الرغم من الخسائر جراء تقليصها لخسائرها.

● مدحت فاخوري

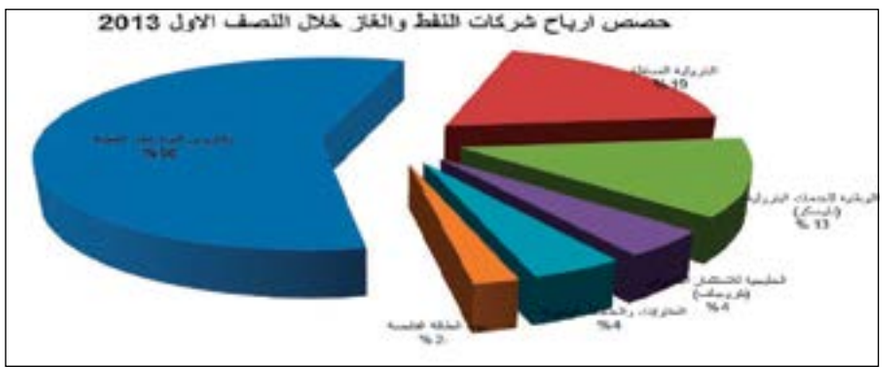

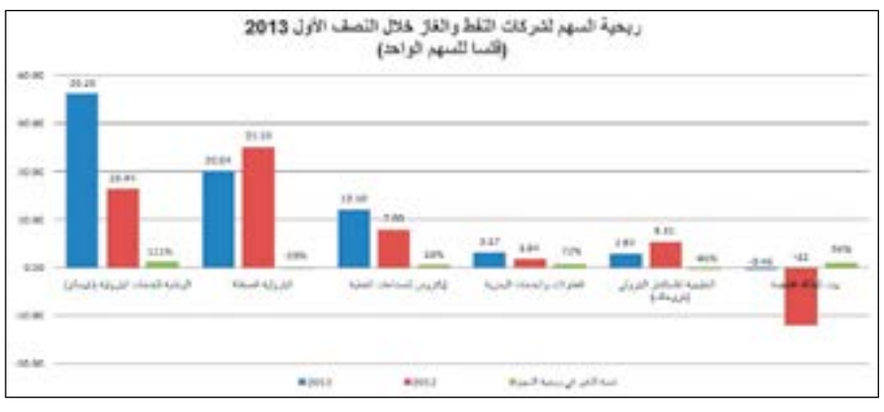

كشف عن اجتماع سيعقده اليوم مع ممثلي اتحاد الذهب

العلي لـ «الأنباء»: «التجارة» حريصة على حل مشاكل تجار الذهب

يجتمع الوكيل المساعد لشؤون تنمية التجارة في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العلي اليوم بممثلي اتحاد الذهب والمجوهرات وذلك استجابة لطلبهم بتحديد موعد لهذه المقابلة، مبديا استعداده للتعاون مهم والاستماع الى الشكاوى التي يتوقع أن تكون لديهم.

وأكد العلي في تصريح لـ «الأنباء» اهمية قطاع الذهب في الكويت، لافتا إلى حرص وزير التجارة والصناعة انس الصالح على إصدار تعليمات لضبط سوق الذهب والمجوهرات بالشكل الذي يحقق الأهداف التجارية السليمة من دون تجاوز أو تلاعب يهدر حقوق المقبلين على شراء الذهب والمجوهرات والألماس، كاشفا عن أن الوزارة لديها خطط لتنظيم سوق الذهب خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن الوزارة ممثلة بإدارة المعادن الثمينة تقوم بتطوير مختبر الأحجار الكريمة من خلال توفير معدات وأجهزة علمية حديثة من شأنها الكشف عن الأحجار الكريمة المقلدة والمصنعة أو «المعالجة».

عبدالله العلي

وبين أن «التجارة» تسعى إلى مواكبة التطور العالمي وأن تكون مختبرات فحص المشغولات الذهبية لدى الوزارة مواكبة للمختبرات العالمية.

وأوضح أن الوزارة تعمل جاهدة لتكثيف حملاتها الرقابية على محلات الذهب خلال العام الحالي وأنها ستخالف من يقوم بعرض مشغولات ذهبية غير مدغومة للبيع وكذلك من يخالف النشاط المحدد في الترخيص، مؤكدا أن عددا من الموظفين لدى ادارة المعادن الثمينة بالوزارة حصلوا على صفة الضبطية القضائية خلال الفترة الأخيرة، حيث شاركوا في حملة توعية نظمتها الإدارة لتقديم الخدمات والإرشادات لأصحاب محلات الذهب والمجوهرات بالسوق المحلي فيما يخص كيفية كتابة الفواتير للمستهلكين.

● عاطف رمضان
عبدالرحمن خالد

«التجارة» تبدي استعدادها للربط الإلكتروني مع «العدل»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزارة التجارة والصناعة أبدت استعدادها لعملية الربط الالكتروني «الميكنة» بين التعاملات التي تتم بين «التجارة» ووزارة العدل.

وقالت المصادر ان وزير التجارة والصناعة أنس الصالح بحث تلك الامكانية أن الوزارة إذا كان بإمكانها العمل على تلك العملية، وأحال الموضوع الى الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني والتخطيط فواز الشلال وأبدى الشلال استعداده التام والقدرة على الربط الالكتروني بين الوزارتين.

وأضافت المصادر ان «التجارة» أرسلت كتابا الى وزارة العدل لرؤية استعدادها للبدء في اتمام العملية والعمل عليها.

ورأت المصادر ان عملية الربط بين «التجارة» و«العدل» من شأنها التأكد من عدم وجود مخالفات او قضايا تتعلق بصاحب الترخيص.

الجدير بالذكر ان عملية الربط الإلكتروني «الميكنة» تم الابتداء فيها منذ أكثر من أسبوعين وتعمل الآن بكامل قوتها مع جميع مراكز ومحافظات الدولة بين «التجارة» وبعض الجهات الحكومية مثل وزارة الداخلية وبلدية الكويت وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة العامة للإطفاء وغيرها، الا ان البعض الآخر يتم الآن التنسيق معه لبدء عملية الربط بينه وبين «التجارة» مثل وزارة الصحة ووزارة الاعلام والادلة الجنائية وذلك بهدف استكمال جميع الإجراءات المطلوبة واصدار التراخيص الفورية وانجازها في أسرع وقت.

● عبدالرحمن خالد